الصراف يجيبكم

● تسمع عن استراتيجية الردع... نرجو تعريفها وكيف يمكن تحقيق الردع؟

القارئ سالم الحسن (الاردن)

○○ استراتيجية الردع سياسة عسكرية دفاعية يتم وضعها في دولة ما وفقا لخطط رئيسية وبديلة لخفض احتمالات اندلاع الحرب عن طريق الايحاء او اشعار الخصم او العدو بان قيامه بهجوم عسكري مباغت عليها لن يحقق اهدافه وانما الثمن الذي سيدفعه من جراء الاعتداء اكبر وسيؤدي الى دماره، وتعتمد الاستراتيجية الى حد كبير على توظيف العامل النفسي في بث الخوف والذعر في عقلية الاعداء، ويتحقق الردع اما عن طريق تعظيم القدرات العسكرية التقليدية الكمية او النوعية، او بواسطة القوة العسكرية النووية التي اوجدت ما يسمى بالردع المتبادل.

● ما المعنى بالشرعية؟ وما علاقتها بالعمل المؤسساتي؟

القارىء: محمد بو حسن (المغرب)

○○ المعنى بالشرعية هي الاهلية القانونية او الدستورية او العرف المعتمد والراسخ سواء لتولي المنصب او للحكم او للتحرك او للاداء... فالحكم الشرعي هو الحكم المقبول والمرغوب والمطلوب من الشعب والذي يحصل على تاييده ودعمه ويتمتع بولائه نظرا لتوافقه مع مصالح وقيم المجتمع بما يؤدي الى القبول الطوعي له من قبل الشعب. وترتبط الشرعية بضرورة تفعيل العمل المؤسساتي من خلال تكريس عمل الاجهزة او المؤسسات السياسية او التنظيمية التي وضعت لتطبيق الشرع او القانون ولمنع هيمنة الفرد على السلطة وبالتالي على الشرعية، وتعمل المؤسسات بشكل دائم على تحقيق هدف العدالة للجميع.

● زاعم البعض على ان النظام الدولي الجديد وغياب الصراعات الايديولوجية سيؤدي الى حل المشاكل الاقليمية... هل تحقق هذا في ظل الحديث عن نظام دولي منذ عشر سنوات؟

القارئ (سالم هزاع – تبوك)

○○ من الصعب ان لم يكن من المستحيل القضاء على الصراعات الدولية وذلك لتناقض وتعارض مصالح الدول مع بعضها البعض... كما وان الصراع بين الدول مضمن في قاعدة العلاقات في المنظومة الدولية وخصوصا فيما يتعلق بقضايا الفقر والغنى، وقضايا التقدم والتخلف، والصراع على المصالح والاهداف والثروات، والخلافات الحدودية، وكذلك الخلافات والصراعات العرقية والعقائدية المميتة، والنظام الدولي الجديد لن يختلف عن اي من الانظمة السابقة، ولن يختلف من حيث القطب الرئيسي الذي يهيمن على معظم العلاقات الدولية وسيستمر الى ان تتطور العلاقات بين الدول العظمى الى النظام الثنائي القطبية او المتعدد الاقطاب. وفي ظل اي من تلك الانظمة تختلف طبيعة الصراع بين الدول ومستوياتها وحدتها.

● ما الفرق بين الوساطة والتحكيم الدولي على ضوء صدور حكم محكمة العدل الدولية الاخير بشان قطر والبحرين؟

القارئ (محمود البنهاوي – طنطا)

○○ الوساطة تدخل دولة او عدة دول بين دولتين متصارعتين او متحاربتين في محاولات ومساع دبلوماسية حميدة لتخفيف حدة التوتر وللقضاء على مصادر النزاع بين الدولتين، بحيث تنقل الدولة الوسيطة وجهات نظر ومطالب اوتصورات طرف من طرفي الصراع للطرف الآخر، ثم نقل ما يرد عليها من قبل الطرف الثاني، وهكذا الى ان يتم تقريب وجهات النظر بتقديم تنازلات متبادلة. اما التحكيم الدولي فيختلف من حيث الهدف والوسيلة، عادة ما تتوجه دولة معينة لديها خلاف مع دولة ثانية الى محكمة العدل الدولية للنظر في الخلاف القائم بينهما، ولا تتدخل محكمة العدل الدولية في قبول حل الخلاف بين الطرفين الا بعد موافقة الطرف الثاني على تحكيمها (اي موافقة الطرفين) وفي حالة موافقة اطراف الصراع فان حكم المحكمة يعد حكما نهائيا ولا مفر من رفضه او التهرب من تنفيذه لانه يغنو بعد ذلك من صميم مهام مجلس الامن الدولي، الذي قد يلجأ الى البند السابع من ميثاق الامم المتحدة لتنفيذ قرار محكمة العدل الدولية.

● ما الفرق بين المفاوضات الثنائية والجماعية؟ وما مدى اهمية كل منهما؟

جمال حسن هليل (مكة المكرمة)

○○ المفاوضات الثنائية تتم بين دولتين وعلى مختلف المستويات الدبلوماسية والسياسية من مبعوثين خاصين والى وزراء ورؤساء وزارات وملوك ورؤساء دول، وتتم في دولة من الدولتين المعنيتين بالمحادثات. اما المحادثات الجماعية فتعقد بين اكثر من دولتين سواء كان ذلك في اطار محادثات اقليمية كالتكتلات او الاحلاف، او في اطاره الأممي كمنظمة الامم المتحدة ووكالاتها المتخصصة... ولكل من هذه المحادثات اهدافها واهميتها لتحقيق مصالح الدول المشاركة في المحادثات او الاعضاء فيها.

تستقبل استفساراتكم واسئلتكم عبر ص.ب (٩٢١٨) جدة (٢١٤١٣) او من خلال الفاكس رقم (٦٧٢٨١٥٠-٦١٧٢١٦٩)

يتقدم الأستاذ/
عبده بن علي محمد عواف
مدير مدرسة
الشعبانية الابتدائية والمتوسطة
بأجمل التهاني والتبريكات
إلى الملازم الدكتور
عبدالاله محمد موسى عواف
بمناسبة ترقيته إلى
رتبة نقيب طبيب
متمنياً له
مزيداً من التوفيق والنجاح
وعقبى للبدور

سفير المملكة لدى المانيا لـ«عكاظ» مشيرا الى أنها الأولى على هذا المستوى منذ توحيد الشطرين:

زيارة سمو ولي العهد لألمانيا تاريخية ومحل ترحيب ألماني كبير

فهيم الحامد (موفد عكاظ الى برلين)

■ يبدأ صاحب السمو الملكي الامير عبدالله بن عبدالعزيز ولي العهد ونائب رئيس مجلس الوزراء ورئيس الحرس الوطني اليوم زيارة رسمية الى المانيا الاتحادية بناء على دعوة رسمية موجهة من المستشار الالماني جرهارد شرودر لسمو ولي العهد. وتعد هذه الزيارة هي الزيارة الاولى على هذا المستوى في القرن الحادي والعشرين وكذلك أول زيارة بعد توحيد شطري المانيا قبل ما يزيد قليلاً عن عشر سنوات.

«عكاظ» التقت سفير خادم الحرمين الشريفين لدى المانيا السفير عباس فائق غزاوي الذي أكد ان هذه الزيارة هي زيارة تاريخية تأتي اولا في اطار الجهود التي تبذلها حكومة خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز –حفظه الله– لخدمة قضايا الامة وعلى رأسها قضية فلسطين كما انها تستهدف تقوية العلاقات بين البلدين في المجالات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية واشار السفير غزاوي الى ان الجاليات الاسلامية عبرت عن ابتهاجها وفرحتها بهذه الزيارة الميمونة نظرا لميراث المملكة في خدمة القضايا الاسلامية والاسلام والمسلمين في شتى اصقاع الارض.. وفيما يلي نص اللقاء:

■ السفير عباس غزاوي

● كيف تنظرون سعادتكم الى اهمية الزيارة التي سيقوم بها سمو ولي العهد الى المانيا؟ وما هي الانعكاسات لهذه الزيارة على تنمية العلاقات ما بين البلدين؟

○○ لا شك ان هذه الزيارة مهمة وتاريخية لانها تعتبر اول زيارة رسمية على مستوى قيادي في المملكة لجمهورية المانيا الاتحادية في القرن الحادي والعشرين وكذلك اول زيارة رسمية بعد توحيد شطري المانيا الشرقي والغربي الذي مر عليه اكثر من عشرة سنوات الامر الذي سيؤدي دورا ايجابيا في تنمية وتقوية العلاقات الثنائية بين البلدين والتي تربطهما علاقات صداقة واحترام متبادلين منذ عهد الملك عبدالعزيز آل سعود –رحمه الله–.

● كيف تقيمون مستوى العلاقات الحالية ما بين البلدين.. وهل انتم راضون عنها؟

○○ مستوى العلاقات بين البلدين جيد ولم تتأثر بالرغم من الظروف والمتغيرات التي حدثت على المستويين الاقليمي والدولي مما يؤكد على متانة هذه العلاقات بين البلدين على كافة المستويات وخاصة على صعيد التجاري حيث اصبحت المملكة أهم شريك تجاري لالمانيا في المنطقة العربية ولكن بالرغم من هذا النمو في العلاقات التجارية بين البلدين لا زال الميزان التجاري يميل لصالح المانيا.. وقد كانت هذه المسألة موضوع بحث بين المسئولين في المملكة وجمهورية المانيا الاتحادية في كافة المناسبات.

● ما هي القضايا التي سيبحثها سمو ولي العهد مع كبار المسئولين؟

○○ هذه الزيارة التاريخية لسمو سيدي ولي العهد تأتي اولا في اطار الجهود التي تبذلها حكومة مولاي خادم الحرمين الشريفين –حفظه الله– لخدمة القضايا العربية وخاصة قضية النزاع العربي الاسرائيلي وعلى رأسها قضية فلسطين من اجل استرجاع حقوق الشعب الفلسطيني الشرعية المغتصبة والسعي لوقف الاعتداءات الوحشية اليومية للجيش الاسرائيلي على الشعب الفلسطيني وعلى ممتلكاتهم واراضيهم بشكل سافر ضاربا بعرض الحائط كل الاعراف والحقوق الدولية المشروعة له بدون ادنى ضمير انساني.. وكذلك من اجل ايجاد السبل الكفيلة لدعم حقوق هذا الشعب المشروعة واحلال سلام دائم وعادل وشامل في المنطقة.

وعلى صعيد الثنائي بين البلدين فلا شك ان من اهداف هذه الزيارة ايجاد السبل الكفيلة بمزيد من توثيق العلاقات بين البلدين في المجالات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية ومجال الاستثمار بالاضافة الى الجوانب التي تخدم مصلحة البلدين والشعبين.

✻ تصحيح الخلل في الميزان التجاري محل بحث بين المملكة وألمانيا
✻ الدور الألماني في عملية السلام يأتي في اطار اوروبي جماعي

● كيف تنظر الجاليات الاسلامية الى زيارة سمو ولي العهد؟

○○ بالنسبة للجاليات الاسلامية فهي تنظر الى زيارة سمو ولي العهد –حفظه الله– بعين التقدير والاعزاز وقد عبرت لنا عن فرحتها بهذه الزيارة وهذا ليس غريبا بالنظر لما قدمته القيادة السعودية من رعاية واهتمام بالمسلمين في شتى بقاع الارض.

● ما هي الرؤية الالمانية لتطورات عملية السلام في الشرق الاوسط؟

○○ من المعروف ان السياسة الالمانية الخارجية ما زالت منذ نشأة الاتحاد الاوروبي مبنية ومنطلقة من التنسيق المشترك والمواقف المتفق عليها بين دول الاتحاد والمعلنة في بياناته الصادرة عن قمه او عن اجتماعات وزراء خارجية دول الاتحاد.. ومن هذا المنطلق نجد ان اغلب المبادرات الالمانية الرسمية في عملية السلام في الشرق الاوسط تكون منبثقة في هذا الاطار وهو من حيث المضمون غير سلبي نظرا من ان اتجاهات السياسة الدولية اصبحت تسير على نهج التحرك في الاطار الجماعي بشكل عام.. هذا الى جانب المبادرات الالمانية لتفعيل عملية السلام في الشرق الاوسط، ومنها زيارة المستشار الالماني للمنطقة في اكتوبر العام الماضي والزيارة التي يقوم بها وزير الخارجية الالماني للمنطقة الآن.

رأي عكاظ

جولة ولي العهد ومكانة المملكة

تجيء جولة سمو ولي العهد صاحب السمو الملكي الامير عبدالله بن عبدالعزيز تعزيزاً لدور القيادي الذي تلعبه المملكة على الصعيدين العربي والعالمي وفي المجالات السياسية والاقتصادية المختلفة.

وإذا كانت الحقبة السياسية والاقتصادية التي يشهدها العالم اليوم بحاجة الى المواقف السياسية والاقتصادية الحكيمة فإن المملكة بما لها من ثقل اقتصادي وسياسي بإمكانها ان تنهض بدور كبير في حفظ التوازنات الدولية وكذلك في نصرة الحق وتكريس مبادئ العدل والسلام والتضامن وهي الأسس الثابتة في سياسة المملكة وعلاقاتها المختلفة بدول العالم والسياسة السعودية بقدر ما عرف عنها من مرونة تمكنها من التعامل مع مختلف المتغيرات على الساحتين العربية والدولية فإن سياستها تعرف كذلك بثبات المبادئ والأسس التي لاتقبل المساومة عليها او ترتضي التنازل عنها.

في هذا الاطار تجيء زيارة سمو الامير عبدالله لعدد من الدول الشقيقة والصديقة بهدف دعم التضامن العربي وتكريس التعاون الاقتصادي والسياسي بين المملكة وأصدقائها.

وإذ تنطلق جولته الميمونة نحو سوريا الشقيقة فإنها بذلك تؤكد عمق العلاقات الأخوية المتينة بين البلدين الشقيقين في وقت وظروف صعبة تمر بها المنطقة العربية.

وإذا كانت مواقف المملكة من قضية فلسطين وقضية تحرير الجولان ودعم الانتفاضة الفلسطينية معروفة وثابتة فإن الزيارة في هذا الوقت بالذات تجيء لتكريس هذه المواقف وتأكيدها على المستوى العربي والعالمي وهي مواقف لها ثقلها انطلاقا من السياسة الحكيمة التي تنتهجها المملكة ورؤيتها الثابتة والصادقة تجاه مختلف القضايا.

ومن هنا تجيء الزيارة لتحقيق مزيد من التنسيق بين المواقف العربية وكذلك دعم الضمير العربي وتكريسه في مواجهة العدوان الذي تشنه اسرائيل ضد الفلسطينيين والتهديدات التي تمارسها ضد الدول والشعوب العربية.

إن جولات سمو ولي العهد تنطلق من مكانة المملكة وتقضي في محصلتها لتعزيز مكانة المملكة سواء في علاقاتها بالعالم أو تعلمها لبناء نهضة حضارية ينعم بها المواطن في وطن الخير والنماء.

عكاظ

السياسيون والخبراء الألمان لـ«عكاظ»:

الزيارة ستعزز التعاون المشترك وتدعم السلام

فهيم الحامد (موفد عكاظ الى برلين)

■ يرى المراقبون والسياسيون هنا في المانيا ان العمق التاريخي للعلاقات السعودية الالمانية والمصالح المشتركة يهيئ ارضية مشتركة وثابتة لعلاقات اكثر قوة في المستقبل وان هذه العلاقات مرشحة للتطور وستشهد نقلة نوعية على ضوء زيارة صاحب السمو الملكي الامير عبدالله بن عبدالعزيز ولي العهد ونائب رئيس مجلس الوزراء ورئيس الحرس الوطني لالمانيا حيث ان الاتصالات على هذا المستوى تتيح الفرصة لاتخاذ قرارات سريعة ومؤثرة من خلال اللقاء المباشر.

وفي أستطلاع اجرته «عكاظ» بين عدد من المراقبين والمحللين والمهتمين بشئون الشرق الاوسط برز حجم الترحيب بزيارة سمو ولي العهد لالمانيا نظرا لما تتمتع به المملكة من ثقل سياسي واقتصادي في المنطقة والعالم مؤكدين ان المملكة والمانيا لهما مواقف متطابقة في العديد من القضايا وان برلين والرياض يمكنهما لعب دور هام و سياسي تجاه دعم وتفعيل عملية السلام المجمدة حاليا والتي تمر بمرحلة صعبة على ضوء التعسف الاسرائيلي والارهاب الذي تمارسه اسرائيل ضد الفلسطينيين العزل.

فمن جهته قال السيد روميو براغ «مراقب وسياسي»: ان زيارة سمو ولي العهد الى المانيا لها مدلولات سياسية بالغة الاهمية كون المملكة دولة ذات ثقل سياسي كبير سواء في محيطها الخليجي او العربي او الدولي ويهم المانيا ان توطد علاقاتها بالمملكة التي تعد مفتاح استقرار وامن المنطقة.

واضاف براغ ان المانيا ستكون حريصة كل الحرص على فتح قنوات الحوار السياسي مع المملكة.. مؤكدا ان البلدين لهما مواقف متطابقة تجاه معظم القضايا التي تهم البلدين.

وقال براغ ان برلين والرياض يمكنهما لعب دور هام وسياسي تجاه دعم وتفعيل عملية السلام في الشرق الاوسط المجمدة.

اما اوف شتايجر الخبير السياسي في الشئون الدولية فقال: ان المملكة لها وزن وثقل سياسي كبير في المحافل العربية والدولية وسياساتها الثابتة والمؤيدة للحقوق العربية جعلتها تحظى باحترام ليس فقط في المحافل العربية وانما الدولية ايضا، واضاف شتايجر ان المملكة والمانيا يمكنهما لعب دور ثنائي تجاه تفعيل عملية السلام في الشرق الاوسط.

اما ويث بالمر الذي يعمل في احد مراكز البحث والدراسات الاستراتيجية فقال: ان هناك تطابقا في وجهات النظر حول معظم القضايا التي تهم البلدين فبالنسبة عندما يزور سمو ولي العهد المانيا فستعطى هذه الزيارة الفرصة للاستماع عن قرب لوجهات نظر المملكة دائما الى ان استقرار الوضع السياسي في المملكة والسياسة الحكيمة التي تتمتع بها المملكة الامر الذي يشجع رجال الاعمال الاجانب بالاستثمار في المملكة خاصة بعد توقيع اتفاقية حماية الاستثمار بين المملكة والمانيا في يناير عام ١٩٩٩م.

مشيرين في الوقت نفسه الى امكانات الاستثمار السعودي في الولايات الالمانية وهم يستثمرون في المانيا فعلا.

والجدير بالذكر ان العلاقات الاقتصادية بين البلدين ترتكز على نقاط اهمها:

– التعاون في مجال الاستثمار من الجانبين.

– العلاقات الالمانية السعودية في ضوء العلاقات الاوروبية ومجلس التعاون الخليجي.

– العلاقات الثنائية في ضوء دخول المملكة العربية السعودية منظمة التجارة العالمية.

– العلاقات الثنائية بين رجال الاعمال السعوديين والالمان.

– التعاون في المجال العلمي والفني.

– التعاون في مجال الصحة والتعليم والسياحة.

والجدير بالذكر انه تم في المجال التعليمي توقيع مذكرة تفاهم بين مجلس التعليم العالي بالمملكة العربية السعودية ومجلس مديري ورؤساء الجامعات في المانيا.

جاء ذلك خلال الزيارة الرسمية التي قام بها معالي وزير التعليم العالي د. خالد بن محمد العنقري في مايو الماضي.. وفي هذا الصدد يبلغ عدد الدارسين السعوديين في المانيا والدول الاسكندنافية ٥٠ طالباً.

وعلمت «عكاظ» ان الاوساط السياسية والدبلوماسية في المانيا تتطلع لزيارة سمو ولي العهد الى المانيا خاصة وان هناك اهتمام المانى بدعم العلاقات السياسية والدبلوماسية مع المملكة العربية السعودية وسماع نتاج الزيارات الدبلوماسية الهامة التي قام بها سمو ولي العهد وعلى رأسها جولاته الشرق اوسطية ومسار عملية السلام في الشرق الاوسط في ضوء الدور الهام الذي تقوم به المملكة لدعم الاستقرار والسلام في هذه المنطقة الحساسة والتي تشكل عمقا امنيا واستراتيجيا للقارة الاوروبية.

وقد ازدادت صادرات المملكة العربية السعودية الى المانيا ما بين عامي ١٩٩٩ و٢٠٠٠ بنسبة تصل الى حوالي ٨٠ في المائة وذلك من ١٢٠٤ مليون مارك الماني الى حوالي ٢١٦٠ مليون مارك.. كما ازدادت الواردات السعودية من المانيا خلال هذه الفترة بنسبة ١٨٪ حيث ارتفعت قيمتها من ٤٣٧٧ مليون مارك في عام ١٩٩٩ الى حوالي ٥١٩٠ مليون مارك في عام ٢٠٠٠ الماضي بحيث تراجع عجز الميزان التجاري السعودي مع المانيا خلال هذه الفترة من حوالي ٢,٢ مليار مارك الى نحو ٣ مليارات مارك.

ويعود السبب في ارتفاع قيمة الصادرات السعودية الى المانيا خلال هذه الفترة الى الارتفاع الذي «سجله سعر النفط في الاسواق العالمية خلال عام ٢٠٠٠ استوردته المانيا خلال عام ٢٠٠٠ هي نفس الكمية التي استوردتها في عام ١٩٩٩ غير ان سعر النفط ارتفع بنسبة ثلاثة ارباع ما كان عليه من قبل.

وقد بلغ سعر الطن الواحد من النفط الخام الذي استوردته المانيا من الخارج خلال عام ١٩٩٩ حوالي ٢٤٠ ماركا المانيا ولكنه ارتفع في عام ٢٠٠٠ الماضي الى نحو ٤٤٤ ماركا مما انعكس على قيمة الصادرات السعودية الى المانيا وعلى الميزان التجاري السعودي الالماني الذي ما زال يسجل فائضا كبيرا لحساب المانيا.

ويعتبر النفط الخام من اهم الصادرات السعودية الى المانيا حيث يمثل حوالي ٩٠٪ من قيمة هذه الصادرات بالاضافة الى بعض المنتجات البتروكيماوية والمواد الخام المستخرجة من النفط.

اما اهم الصادرات الالمانية الى المملكة العربية السعودية فهي الآلات والسيارات والمواد والمنتجات الغذائية والكهربائية والالكترونية والمنتجات الكيميائية والادوية والصناعات الدقيقة.

وتحتل المملكة العربية السعودية المرتبة الرابعة بين الدول العربية المصدرة للنفط الى المانيا بعد ليبيا وسوريا والجزائر وتعتبر اول شريك تجاري لالمانيا في المنطقة اذ انها اكبر مستورد غربي للمنتجات الالمانية وذلك قبل دولة الامارات العربية المتحدة ومصر وتونس والمغرب والجزائر والكويت.

من جانب اخر هناك اتفاقيات المتعددة التي تجريها اللجان الاقتصادية المشتركة بين البلدين والاهتمام الالماني بالاستثمار في المملكة العربية السعودية خاصة بعد صدور السماح الملكي بالاستثمار الاجنبي في المملكة.

وفي هذا الاطار تشارك المملكة العربية السعودية في المنتدى الاقتصادي الالماني العربي الذي سيعقد في برلين في ٢١ و٢٢ يونيو الجاري وتستضيف غرفة التجارة والصناعة الالمانية العربية ومجموعة الاقتصاد والعمل ويشارك فيه وزراء الاقتصاد من الدول العربية وفرنر مولتر وزير الاقتصاد الالماني.

العرب على قادة الدول التي يزورها ويضع هذه القضايا دائما في سلم اولوياته واشارت فاولر انه عندما يزور مسئول سعودي رفيع المستوى على وزن سمو الامير عبدالله المانيا فبالتأكيد ستكون هناك انعكاسات ايجابية تجاه تعزيز وتعميق العلاقات ما بين البلدين.

واوضحت فاولر ان تبادل الزيارات على مستوى رفيع بين البلدين يؤكد رغبة البلدين في فتح آفاق الحوار والتعاون في جميع الميادين.

وللجانج بيتر «خبير سياسي في الشئون الدولية» اوضح انه على ضوء التطورات الدولية المتسارعة يجب ان يكون هناك حوار متواصل خاصة بين الدول التي تتمتع بثقل سياسي ومنها المملكة و المانيا.. واشار بيتر ان المملكة والمانيا تتمتعان بثقل سياسي ويمكنهما العمل سويا تجاه ارساء دعائم الامن في الشرق الاوسط.

اهتمام الماني كبير بزيارة سمو ولي العهد

المملكة الشريك الأول لالمانيا في الشرق الأوسط

عهود مكرم (برلين)

□ تاتي الزيارة التي يقوم بها صاحب السمو الملكي الامير عبدالله بن عبدالعزيز ولي العهد ونائب رئيس مجلس الوزراء ورئيس الحرس الوطني الى المانيا في وقت تلعب فيه الدبلوماسية السعودية دورا ريياديا في المحافل الدولية.. كما انها اول زيارة سعودية لالمانيا منذ سنوات واول لقاء سيتم بين صاحب السمو الملكي ولي العهد الامير عبدالله بن عبدالعزيز ويوهانس راو رئيس الجمهورية الالمانية وجرهارد شرودر المستشار الالماني.

وتتميز العلاقات الالمانية السعودية بدعم العلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدين الامر الذي ادى الى لقاءات عديدة بين اللجان الاقتصادية المشتركة وبين رجال الاعمال من الجانبين.

في هذا الاطار كان لـ عكاظ عدة لقاءات في المجال الاقتصادي حيث التقينا بالدكتور فرنر مولتر وزير الاقتصاد الالماني الذي اشار الى ان العلاقات التجارية بين البلدين مميزة وان الجانبين يعملان على تخفيف الحجز حيث اوضح ان الواردات الالمانية الى السعودية تبلغ ٤,٣ مليار مارك الماني فيما تبلغ صادرات المملكة الى المانيا واحد مليار مارك فقط.

وتشير الاوساط الاقتصادية في المانيا دائما الى ان استقرار الوضع السياسي في المملكة والسياسة الحكيمة التي تتمتع بها المملكة الامر الذي يشجع رجال الاعمال الاجانب بالاستثمار في المملكة خاصة بعد توقيع اتفاقية حماية الاستثمار بين المملكة والمانيا في يناير عام ١٩٩٩م.

مشيرين في الوقت نفسه الى امكانات الاستثمار السعودي في الولايات الالمانية وهم يستثمرون في المانيا فعلا.

والجدير بالذكر ان العلاقات الاقتصادية بين البلدين ترتكز على نقاط اهمها:

– التعاون في مجال الاستثمار من الجانبين.

– العلاقات الالمانية السعودية في ضوء العلاقات الاوروبية ومجلس التعاون الخليجي.

– العلاقات الثنائية في ضوء دخول المملكة العربية السعودية منظمة التجارة العالمية.

– العلاقات الثنائية بين رجال الاعمال السعوديين والالمان.

– التعاون في المجال العلمي والفني.

– التعاون في مجال الصحة والتعليم والسياحة.

والجدير بالذكر انه تم في المجال التعليمي توقيع مذكرة تفاهم بين مجلس